تحليل اتجاهات تغيّر حجم الأسرة

في ريف محافظة كربلاء وآفاقه المستقبلية

م. وسيم عبد الواحد رضا النافعي

مديرية التربية في محافظة كربلاء المقدسة

waseem_ridha@karbala.edu.iq

تحليل اتجاهات تغيّر حجم الأسرة في ريف محافظة كربلاء وآفاقه المستقبلية

م. وسيم عبد الواحد رضا النافعي

مديرية التربية في محافظة كربلاء المقدسة

waseem_ridha@karbala.edu.iq

المستخلص

تمثّل دراسة حجم الأسرة مجالًا هامًا في البحوث والدراسات الجغرافية، إذ تساعد على فهم التغيّرات السكانيّة في المجتمع ورصد معدلات النمو السكاني وتحديد عوامل تكوين الأسر والتغيّرات في عدد الأفراد في كلّ أسرة. كما تُسهم في تحليل تأثير السياسات الاجتماعيّة والاقتصاديّة على الأسر والنمط الاقتصادي لها بما يضمن صياغة سياسات تعزز رفاهية الأسر وتحسّن جودة الحياة. فضلًا عن ذلك فان للدراسات المعنية بحجم الأسرة أهميّة في التخطيط الريفي، إذ تحدد الاحتياجات السكانية والإسكانية وتوجيه الجهود الرامية لتحسين البنية التحتية والخدمات العامّة. يضاف إلى ذلك أهميتها في تحديد النمط الاستهلاكي للأسر والاحتياجات الاقتصادية لها مما يساعد في توجيه السياسات الاقتصادية وتحسين أداء الاقتصاد. لقد ضم هذا البحث ثلاثة مباحث، تضمن الأول دراسة التوزيعُ الجغرافيّ لحجم الأسرة في ريفّ محافظةِ كربلاء للمدة ١٩٩٧ – ٢٠٢٠م، ومعرفة اتجاهات التغيّر في متوسط حجم الأسرة خلال هذه المدّة. واقتصر المبحث الثاني على دراسة العوامل المؤثرة في حجم الأسرة، إذ جرى بيان أثر كل عام من العوامل الآتية: دخل الأسرة، النشاط الاقتصادي، العاداتُ والتقاليد الاجتماعيّة، المستوى التعليمي، البعد الديني، الزواج المبكّر، وتعدد الزوجات. أما المبحث الثالث فقد عُنيّ بدراسة التوقع المستقبليّ لمتوسطِ حجمِ الأسرة في عام ٢٠٣٠م.

الكلمات المفتاحية: حجم الأسرة، متوسط حجم الأسرة، تغيّر حجم الأسرة، تنظيم الأسرة، التنمية الريفية، التوقعات المستقبلية.

Analysis of the Trends in Household Size Changes in the Rural Areas of Karbala Governorate and Its Future Prospects

Asst. Lecturer Waseem Abdulwahid Redha Al-Nafaie

Directorate of Education, Holy Karbala Governorate

waseem_ridha@karbala.edu.iq

Abstract

The study of family size represents an important field in geographical research and studies, as it helps to understand demographic changes in society and monitor population growth rates. It also identifies factors influencing family formation and changes in the number of individuals in each family. Additionally, it contributes to analyzing the impact of social and economic policies on families and their economic patterns, ensuring the formulation of policies that enhance family welfare and improve the quality of life. Moreover, studies related to family size are crucial in rural planning, as they determine population and housing needs and guide efforts aimed at improving infrastructure and public services. They also help identify the consumption patterns of families and their economic requirements, which in turn aid in directing economic policies and improving economic performance. This research consists of three main sections. The first section examines the geographical distribution of family size in the rural areas of Karbala governorate for the period 1997-2020 and tracks the trends in average family size during this period. The second section focuses on studying the factors influencing family size. It highlights the impact of various factors such as family income, economic activity, social customs and traditions, educational level, religious aspects, early marriage, and polygamy on family size. The third section deals with forecasting the future average family size in the year 2030.

Key words: Family size, Average family size, Family size changes, Family planning, Rural development, Future projections.

المقدمة

يعد حجم الأسرة من المؤشرات المهمة في جغرافية السكان؛ كونه يوفر نظرة شاملة عن توزيع وتركيب الأسر داخل الأقاليم الجغرافية المختلفة، كما يعكس تأثير العوامل الاجتماعيةِ والاقتصاديةِ والثقافية والديموغرافية بشكل كبير في حجم الأسرة، إذ يميل السكان في بعض المناطق إلى تكوين أسر أكبر بسبب العادات والتقاليد والمتطلبات الاقتصادية، بينما يميل السكان في مناطق أخرى إلى تكوين أسر أصغر بسبب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وتحسن الوعي الصحي وتوفر وسائل تنظيم الأسرة. وتساعد دراسة حجم الأسرة في فهم التغيّر السكاني والتوجهات المستقبلية في تكوين الأسرة وتأثير ذلك على التخطيط بأبعاده المختلفة بما يحقق التنمية الشاملة. لقد أثبتت العديد من الدراسات المسحية في دول العالم الثالث وجود علاقة طردية بين زيادة مستوى الفقر وارتفاع عدد أفراد الأسرة، إذ يصبح تحمل تكاليف تربية الأطفال وتوفير الاحتياجات الأساسية عبئًا ثقيلاً على الأسرة. في الماضي، كان الطفل يُعد قوة اقتصادية للأسرة، لكن اليوم أصبح الطفل عبء على الأسرة بسبب زيادة تكاليف التعليم والصحة والحياة اليومية. بالإضافة إلى ذلك، فان استمرار الأسرة في التنامي بمعدلات لا تتناسب مع مواردها، فإن هذا يزيد من احتمالية الفقر بشكل كبير (المجلس القومي للسكان، ٢٠٢٠، صفحة ٣). وقد انشغلت الدراسات السكانية باستخدام أساليب علمية منطقية متنوعة وأدوات تقنية حديثة فضلًا عن النماذج الإحصائية المتطورة لإظهار صورة التباين الحقيقية للظاهرة، وأكدت هذه الدراسات على أهمية حجم الأسرة كعامل مؤثر في التنمية الإقليمية الشاملة، إذ تساهم في تحديد الاحتياجات والتخطيط للمستقبل وتحسين معدلات جودة الحياة والتنمية المستدامة في المناطق المختلفة.

مشكلة البحث

يصبو الباحث لإيجاد حلٌ مناسب للمشكلة التي تنبثق من التساؤلات الآتية:

١. ما اتجاهات متوسط حجم الأسرة في ريف محافظة كربلاء للمدة ١٩٩٧ – ٢٠٢٠م؟

٢. ما العوامل المتحكمة في حجم الأسرة في ريف محافظة كربلاء؟

٣. كيف سيكون حجم الأسرة في ريف محافظة كربلاء مستقبلًا؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث من الفروض الآتية:

١. انخفاض حجم الأسرة في ريف محافظة كربلاء للمدة ١٩٩٧ – ٢٠٢٠م؟

٢. يتأثر حجم الأسرة في ريف محافظة كربلاء بمجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية؟

٣. تعمق انخفاض حجم الأسرة في ريف محافظة كربلاء مستقبلًا؟

هدف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق الآتي

١. إيجاد التباين المكاني والزماني لحجم الأسرة في ريف محافظة كربلاء للمدة ١٩٩٧ - ٢٠٢٠م.

٢. دراسة العوامل المؤثرة في حجم الأسرة في ريف محافظة كربلاء.

٣. الحصول على حجم الأسرة المستقبلي في ريف محافظة كربلاء ووحداتها الإدارية لعام ٢٠٣٠م.

منهجية البحث

ركن الباحث إلى المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في دراسة التباين الجغرافي لظاهرة حجم الأسرة في ريف محافظة كربلاء للفترة من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٢٠م، والعوامل المؤثرة فيها، فضلًا عن التنبؤ بما سيكون عليه حجم الأسرة مستقبلًا في عام ٢٠٣٠م بالاعتماد على معادلة المتوالية العددية المعتمدة في الدراسات السكانية. كما استخدم برنامج الحقيبة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل البيانات الإحصائية واستخراج الدرجات المعيارية وإنشاء الرسوم البيانية. وقام أيضًا باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS) لرسم الخرائط وتحديد موقع منطقة الدراسة.

حدود البحث:

تمتد منطقة الدراسة على حدود ريف محافظة كربلاء بوحداتها الإدارية السبعة، وتقع كما في الخريطتين (١) (٢) ضمن الدائرتين العرضيتين (٤٥- ٣١ْ - ٤٥-٣٢ْ) والخطين الطوليين (١٥ - ٤٣ْ - ٣٠- ٤٤ْ) شرقاً. إذ تحدها من الشمال والغرب محافظة الأنبار، ومن الشرق والشمال الشرقي محافظة بابل، ومن الجنوب محافظة النجف. وتبلغ مساحتها الكلية (٥٠٣٤ كم٢)، ما يمثل حوالي (١,٢٪) من إجمالي مساحة العراق التي تبلغ (٤٣٥٠٥٢ كم٢) وفقًا للجهاز المركزي للإحصاء لعام ٢٠٢١م (الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠٢٠ - ٢٠٢١م، صفحة ٢٣). وتمتد الحدود الزمانية للدراسة من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٢٠م، وتشمل أيضًا التوقعات المستقبلية لعام ٢٠٣٠م.

المفاهيم والمصطلحات:

١. الأسرة: هي فرد أو مجموعة أفراد يشتركون في توفير متطلبات المعيشة اليومية، وقد تربطهم صلة القرابة أو لا تربطهم أو مزيج من كلا الحالتين، ويتخذون من مكان ثابت وحدة سكنية لهم تحت سقف واحد (الجهاز المركز للإحصاء، ١٩٩٧، صفحة ٢).

٢. العائلة: هي مجموعة من الأفراد تربطهم صلة قرابة (الدم أو الزواج) وليس بالضرورة أن يعيشوا تحت سقف واحد، ربما يعيشون في أماكن متفرقة.

٣. حجم الأسرة: هو متوسط عدد أفراد الأسرة الواحدة الناتج عن قسمة مجموع عدد سكان منطقة معينة على مجموع عدد الأسر فيها.

الخريطة (١) موقع محافظة كربلاء من العراق

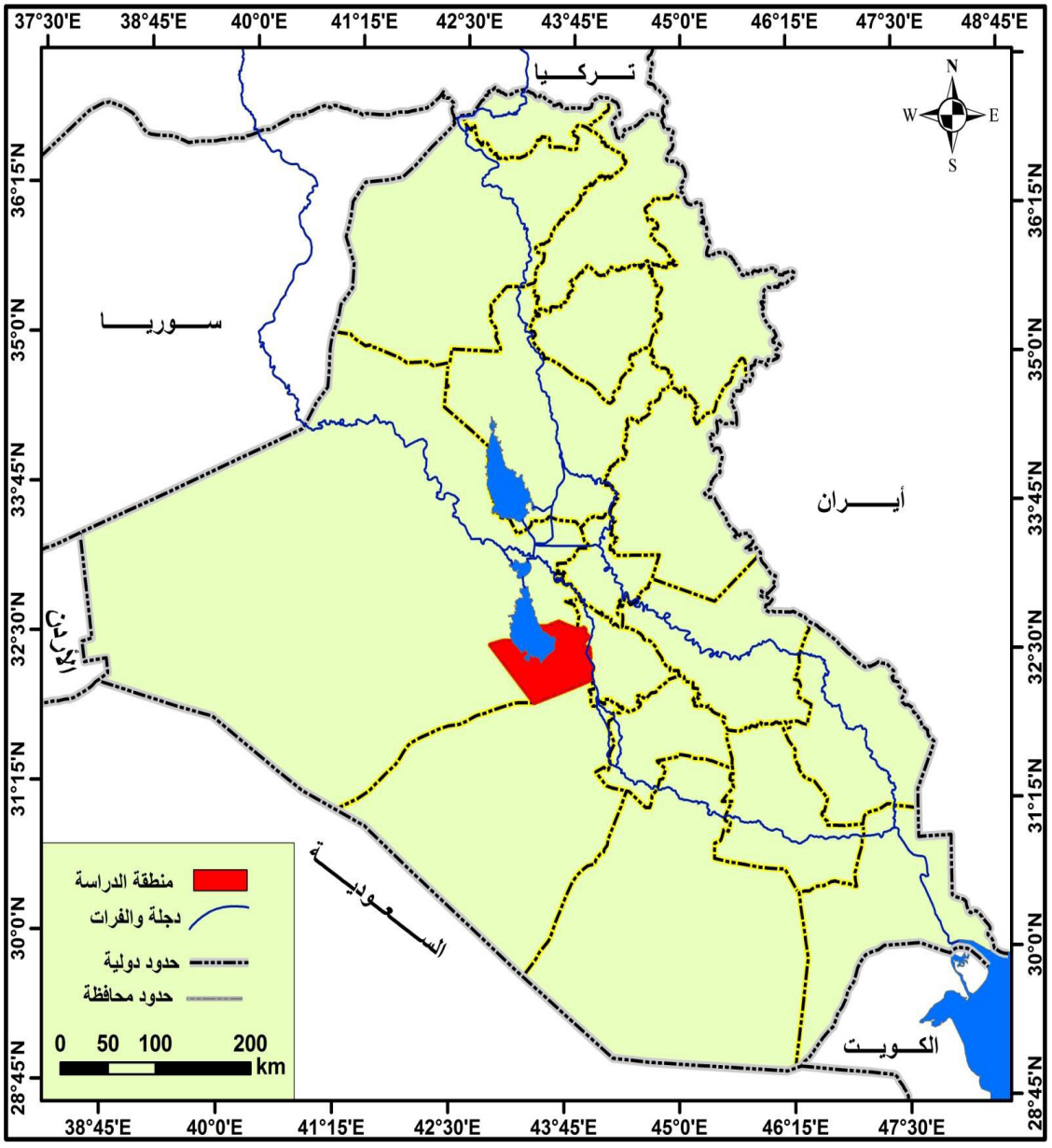

المصدر: الباحث اعتمادًا على:

جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية، مديرية المساحة العامة، قسم إنتاج الخرائط، خريطة العراق الإدارية بمقياس ١:١٠٠٠٠٠٠ لعام ٢٠٢٠م.

الخريطة (٢) وحدات محافظة كربلاء الإدارية

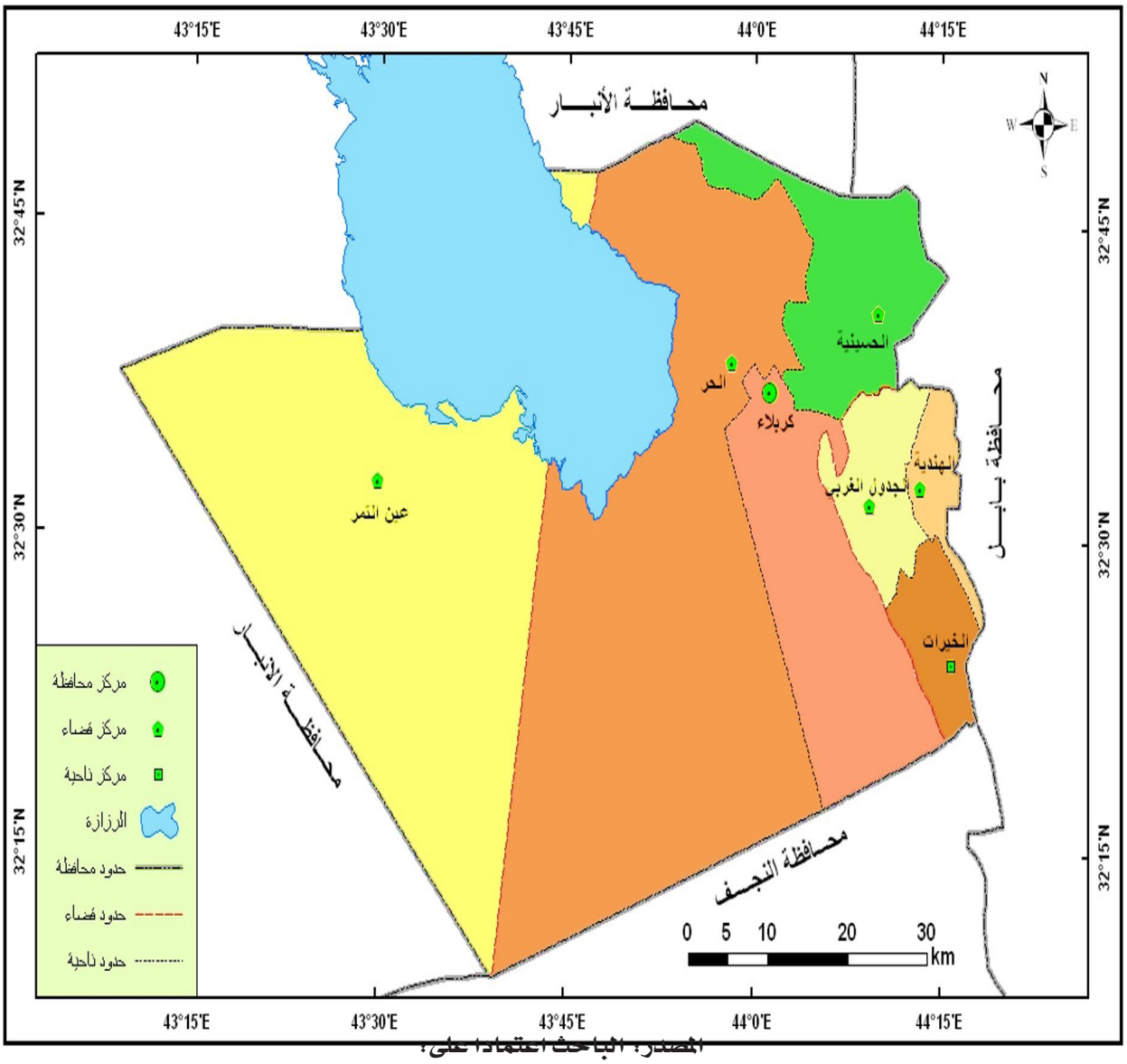

المصدر: الباحث اعتمادا على:

جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية، مديرية المساحة العامة، قسم إنتاج الخرائط، خريطة محافظة كربلاء الإدارية بمقياس ١:١٥٠٠٠٠ لعام ٢٠٢٠م.

المبحث الأول

التوزيع الجغرافي لحجم الأسرة في ريف محافظة كربلاء للمدة ١٩٩٧ - ٢٠٢٠م

انشغلت البحوث والدراسات الجغرافية في إبراز دور المكان في الظاهرة وخصائصها، فالظاهرة الجغرافية طبيعية كانت أم بشرية تأخذ في توزيعها أنماطًا مختلفة مما يؤدي إلى ظهور اختلافات وتشابهات على شكل أقاليم، والجغرافية تبحث جاهدةً في منهجها للوصول لقواعد عامة تفسر كيفية توزعها وهذا أمر ذو قيمة علمية عالية (الخفاف، ٢٠٠٧، صفحة ٥١). وقد أولى الباحثون الجغرافيون دراسة الظاهرة السكانية اهتمامًا كبيرًا منذ أن ولدت جغرافية السكان وعُدت حقلًا متميزًا يعطي أهميةً لدراسة المجتمع السكاني وخصائصه بما في ذلك دراسة حجم الأسرة.

ويتضح من بيانات الجدول (١) أن حجم الأسرة في ريف محافظة كربلاء شهد تغيّرًا واضحًا خلال مدة الدراسة، إذ انخفض من 8,8 في عام ١٩٩٧م إلى7,6 في عام ٢٠٠٦م، وواصل الانخفاض حتى وصل إلى ٦٨ في عام ٢٠٢٠م؛ ويعزى هذا الانخفاض إلى تغير ظروف المجتمع الريفي وتراجع نسبة العاملين في المهن الزراعية من سكان المناطق الريفية، فبعد أن كانت تشكل قوام الأنشطة الاقتصادية أصبحت السيادة للأنشطة الخدمية بسبب تراجع القطاع الزراعي، يضاف إلى ذلك زيادة وعي سكان المناطق الريفية بوسائل تنظيم الأسرة، فضلًا عن دخول النساء في المهن غير الزراعية الذي انعكس على معدل الخصوبة. أما بحسب الوحدات الإدارية فسيتم بيان واقع التباين عن طريق الدرجات المعيارية والخريطة (٣)، إذ توزعت في عام ١٩٩٧م على النحو الآتي:

-المستوى المرتفع (0,50+) فأكثر:

اشتمل هذا المستوى على وحدتين إداريتين وهما قضاء كربلاء ومركز قضاء الهندية، إذ بلغ متوسط حجم الأسرة في الأول نحو9,5 ، وفي الثاني9,1 ، وبذلك يشكلان أعلى متوسط مقارنة مع الوحدات الإدارية الأخرى.

-المستوى المتوسط (0,00 _ 0,49+):

يقع ضمن هذا المستوى كل من ناحية الخيرات بمتوسط حجم أسرة بلغ 9,0، وكذلك قضاء الحسينية الذي سجل نحو 8,9 متوسطًا لحجم الأسرة.

-المستوى المنخفض(0,49- _ 0,01-) :

لم تقع ضمن هذا المستوى أية وحدة إدارية بحسب بيانات عام ١٩٩٧م.

-المستوى المنخفض جدًا (0,50-) فأقل:

ويتضمن كل من قضاء الجدول الغربي وقضاء عين التمر بمتوسط بلغ 7,6، 8,4 لكل منها على التتابع.

وعند إمعان النظر في التوزيع أعلاه نجد أن الوحدات الإدارية ذات المساحات الزراعية الأوسع تفوق الوحدات الإدارية الأخرى بحجم الأسرة، وهي تتميز بسيادة الأنشطة الزراعية التي تتطلب أسر كبيرة لإنجاز الأعمال في المزارع والبساتين، فضلًا عن كونها قريبة من الأسواق الرئيسة في المحافظة.

الجدول (١)

حجم الأسرة والدرجة المعيارية في ريف محافظة كربلاء بحسب الوحدات الإدارية للمدة ١٩٩٧ - ٢٠٢٠م

الوحدة الإدارية	حجم الأسرة			الدرجة المعيارية		
	1997	2009	2020	1997	2009	2020
قضاء كربلاء	9,5	٧،١	6,3	1,13	-0,91	-1,07
قضاء الحسينية	8,9	7,4	7,3	0,23	-0,33	1,27
قضاء الحر×	---	8,0	6,9	---	0,83	0,33
قضاء عين التمر	7,6	6,7	6,1	١،٧٣-	-1,68	-1,54
مركز قضاء الهندية	9,1	8,0	7,1	0,53	0,83	0,80
ناحية الخيرات	9,0	8,0	6,9	0,38	0,83	0,33
قضاء الجدول الغربي	8,4	7,8	6,7	٠،٥٣-	0,44	-0,13
المحافظة	8,8	7,6	6,8			
الانحراف المعياري	0,67	0,52	0,43			

المصدر: الباحث اعتمادًا على:

-جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان لعام ١٩٩٧م.

-جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، بيانات الحصر والترقيم لعام ٢٠٠٩م.

-جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية النشر والعلاقات، (بيانات غير منشورة)، ٢٠٢٣م.

* احتسبت ناحية الحر قبل أن تصبح قضاء مع مركز قضاء كربلاء في تعداد ١٩٩٧م.

الخريطة (٣) التوزيع المكاني لحجم الأسرة في ريف محافظة كربلاء بحسب الوحدات الإدارية لعام ١٩٩٧م

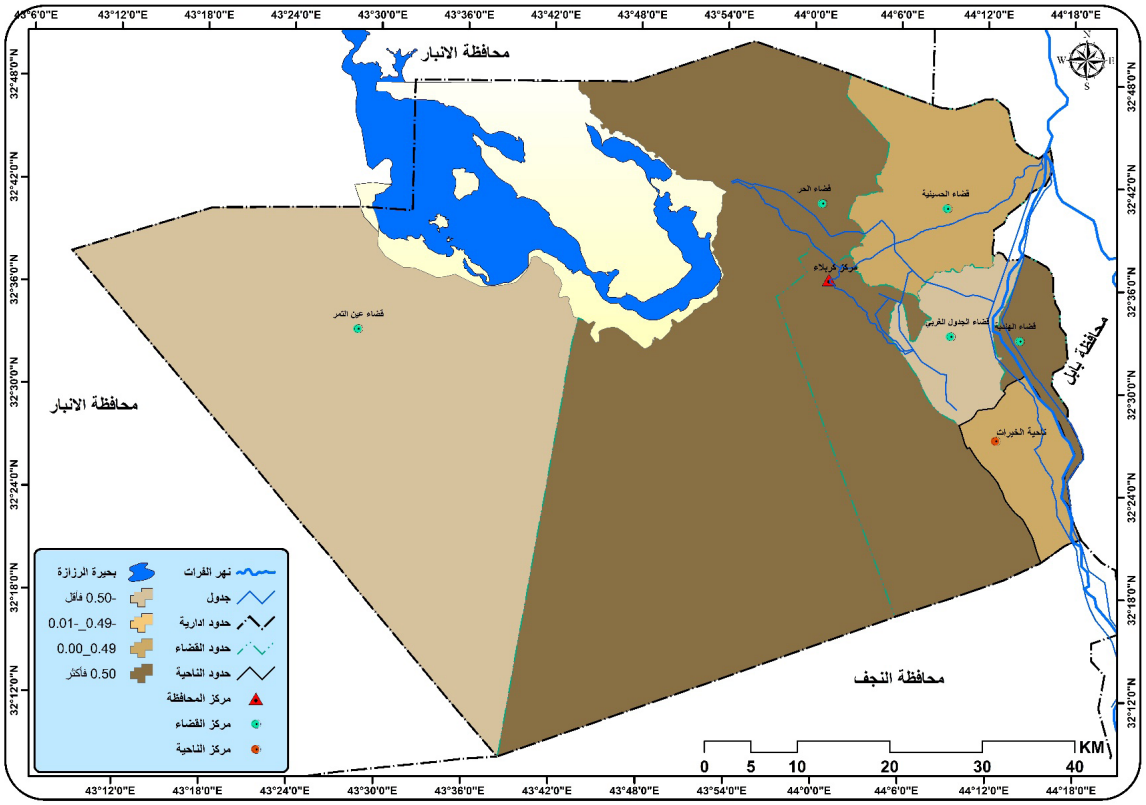

المصدر: الباحث اعتمادا على:

بيانات الجدول (١)

وقد توزعت الوحدات الإدارية في عام ٢٠٠٩م وفقًا للدرجات المعيارية والخريطة (٤) على النحو الآتي:

-المستوى المرتفع(0,50+) فأكثر:

وقعت ضمن هذا المستوى كل من قضاء الحر ومركز قضاء الهندية وناحية الخيرات بمتوسط حجم أسرة بلغ 8,0لكل منها.

-المستوى المتوسط (0,00 _ 0,49+):

تضمن هـذا المستوى قضاء الجـدول الـغربي فقط بمتوسط حجم أسرة بلغ7,8 .

-المستوى المنخفض (-0,49 _ -0,01):

اقتصر هذا المستوى على قضاء الحسينية فقط بمتوسط حجم بلغ.7,4

-المستوى المنخفض جدًا (-0,50): فأقل

توزع ضمن هذا المستوى كل من قضاء كربلاء وقضاء عين التمر بمتوسط حجم أسرة بلغ 6,7، 7,1 لكل منهما على التتابع.

الخريطة (٤) التوزيع المكاني لحجم الأسرة في ريف محافظة كربلاء بحسب الوحدات الإدارية لعام ٢٠٠٩م

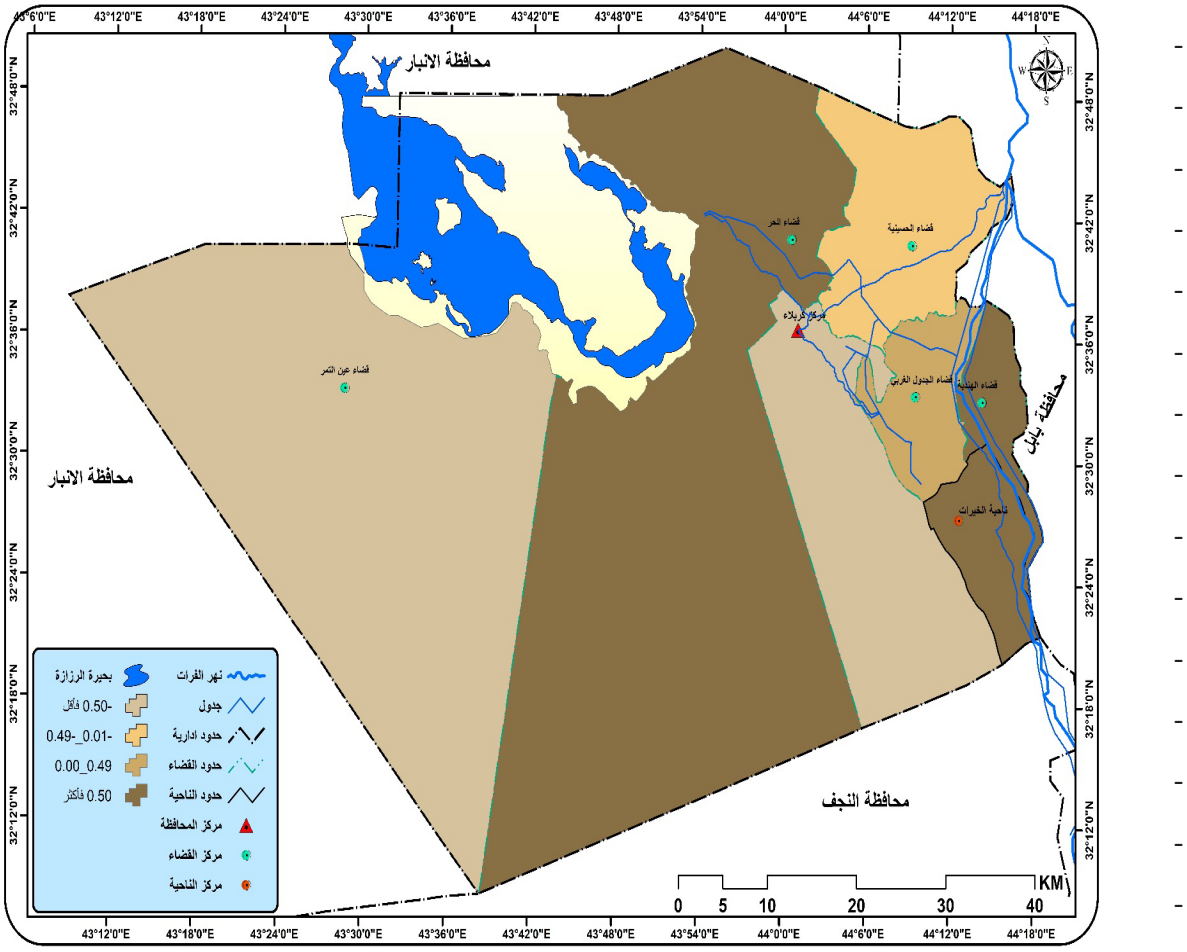

المصدر: الباحث اعتمادا على: بيانات الجدول (١)

.لقد كان لعامل الهجرة دور بارز في رسم صورة توزيع الوحدات الإدارية في عام ٢٠٠٩م وفقًا للدرجات المعيارية، إذ ان الوحدات الإدارية ذات الطابع الاجتماعي المتماسك الذي تزداد فيه الروابط العائلية شهدت هجرة منخفضة وبذلك حافظت على متوسط حجم أسرة مرتفع مقارنة مع الوحدات الإدارية الأخرى التي شهدت هجرة كبيرة من الريف إلى المدينة.

وبحسب بيانات عام ٢٠٢٠م والخريطة (٥) توزعت الوحدات الإدارية على النحو الآتي:

-المستوى المرتفع (+0,50) فأكثر:

تضمن هذا المستوى كل من قضاء الحسينية ومركز قضاء الهندية بمتوسط حجم أسرة بلغ 7,1، 7,3 لكل منهما على الترتيب.

-المستوى المتوسط:(+0,49 _ 0,00)

توزع في هذا المستوى كل من قضاء الحر وناحية الخيرات بمتوسط حجم أسرة بلغ نحو6,9 لكل منها.

-المستوى المنخفض (-0,49 _ -0,01):

اقتصر هذا المستوى على قضاء الجدول الغربي الذي سجل 6,7 متوسطًا لحجم الأسرة.

المستوى المنخفض جدًا (-0,50) فأقل:

اشتمل هذا المستوى على كل من قضاء كربلاء وقضاء عين التمر بمتوسط حجم أسرة بلغ 6,1، 6,3 لكل منهما على التتابع. وبهذا التوزيع يتضح لدينا دور القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية في زيادة حجم الأسرة، إذ ان الاعتزاز والتفاخر بالأسرة الكبيرة وبخاصة ذات العدد الكبير من الذكور جعل من متوسط حجم الأسرة مرتفعًا مقارنة مع الوحدات الأخرى. كما أن زحف المظاهر الحضرية نحو المناطق الريفية جعل التفريق بينهما أمر في غاية الصعوبة وأوجد تداخلًا واضحًا في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبالعودة لبيانات الجدول (١) نجد أن أدنى متوسط لحجم الأسرة البالغ نحو ٧٫٦ هو أعلى من أعلى متوسط لحجم الأسرة في عام ٢٠٢٠م البالغ نحو ٧٫٣، الأمر الذي يعكس التحول الكبير الذي شهدهُ ريف منطقة الدراسة، وقد رسم صورته مجموعة من العوامل سيتم تناولها في المبحث الثاني

الخريطة (٥) التوزيع المكاني لحجم الأسرة في ريف محافظة كربلاء بحسب الوحدات الإدارية لعام ٢٠٢٠م

المصدر: الباحث اعتمادا على: بيانات الجدول (١).

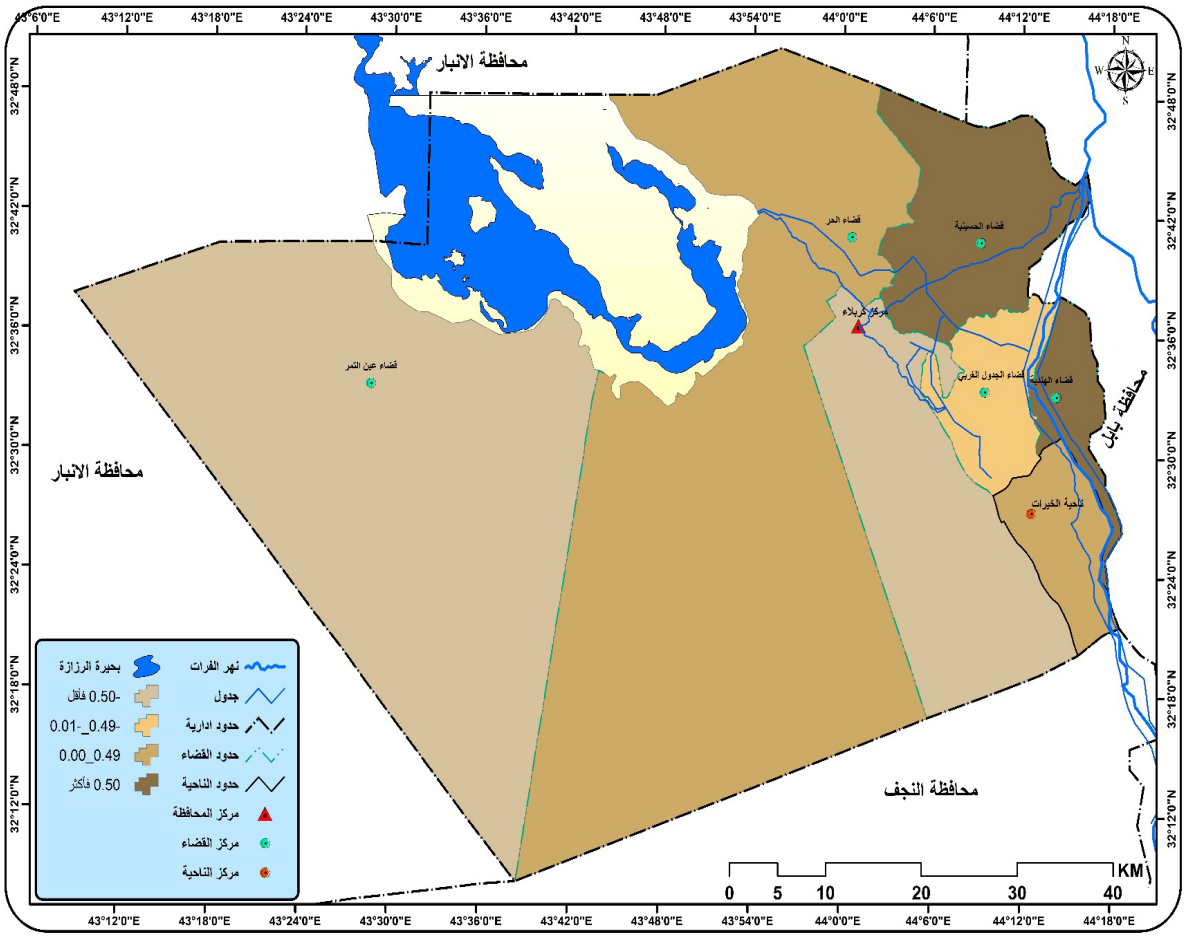

المبحث الثاني

العوامل المؤثرة في حجم الأسرة في ريف محافظة كربلاء

يتأثر حجم الأسرة بعدة عوامل اقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وديموغرافية. وهذه العوامل تتحكم مجتمعة في تشكيل نمط معين لحجم الأسرة. ولبيان أثر هذه العوامل في متوسط حجم الأسرة في ريف محافظة كربلاء ستتم دراسة مؤشراتها الرئيسة وعلى النحو الآتي:

١. دخل الأسرة:

يمثل الدخل مقياسًا مهما للرفاه الاقتصادي، فهو من أهم العوامل الاقتصادية ذات التأثير المباشر في كثير من الخصائص السكانية كالخصوبة والوفيات والهجرة والمهنة وحجم الأسرة. ويعرف بحسب الأمم المتحدة بأنه مدخولات الأسرة الشخصية من رواتب وأجور ومكاسب التشغيل الذاتي والأرباح التجارية والاستثمار والإيجارات وفوائد الأسهم والعمولات والملكيات (علي، ٢٠١٠، صفحة ٤٠٠).

ويبرز تأثيره في متوسط حجم الأسرة عن طريق مجموعة من العوامل لعل أهما القدرة على توفير الاحتياجات الأساسية لأفرادها، مثل الغذاء والسكن والصحة والتعليم، فإذا كان دخل الأسرة ضعيفًا، فقد يصبح من الصعب على الأسرة تحمل تكاليف الرعاية والإعالة لعدد كبير من الأطفال، وبالتالي قد تتجه لتحديد حجم أصغر للأسرة. كما يؤثر على اعتمادها لأساليب تنظيم الأسرة، فإذا كان للأسرة دخل مرتفع ومستقر تكون لديها القدرة على توفير الدعم الاقتصادي والاجتماعي لعدد كبير من الأطفال، وبالمقابل، إذا كان الدخل ضعيفًا أو متقلبًا، قد تقرر الأسرة تحديد حجم أصغر للأسرة للتأكد من تحقيق الرعاية الكافية للأفراد. وقد يؤدي الدخل المرتفع إلى وعي عالي بأهمية تنظيم الأسرة أو يتيح للأسرة الحصول على وسائل منع الحمل والخدمات الصحية اللازمة للتنظيم الأسري ويسهم بالنتيجة بانخفاض حجم الأسرة. فضلًا عن ذلك يؤثر دخل الأسرة على جودة حياة أفرادها، إذ يرغب الأفراد الذين لديهم دخل مرتفع في تقديم أفضل رعاية لعدد أقل من الأطفال، بينما قد يكون الأفراد الذين لديهم دخل أدنى أكثر قلقًا بشأن توفير الاحتياجات الأساسية لعدد كبير من الأطفال.

وفي المجتمعات الريفية قد تسمح الإمكانات المادية الجيدة للأسر بتحمل نفقات إضافية للمزيد من الأطفال، حيث يمكن أن يكون للأسرة الأكثر ثراء القدرة توفير النفقات في مختلف المجالات، ويسهم الدخل المرتفع إلى تكبير حجم الأسرة وزيادة الإنجاب. وقد تقود الظروف المعيشية الميسورة والثروة إلى زيادة الاحتياج إلى اليد العاملة خاصة وأن النشاط الاقتصادي الرئيسي فيها يتمثل في الزراعة.

وقد شهد دخل الأسرة تغيرًا كبيرًا خلال مدة الدراسة، إذ بلغ بحسب بيانات عام ١٩٩٧م نحو 35,000 دينار؛ وهذا الانخفاض يعود إلى ظروف الحصار الاقتصادي وتدهور الحالة المعيشة لأغلب السكان. أما في عام ٢٠٠٧م فبلغ نحو 459,000دينار؛ ويعزى هذا إلى الارتفاع إلى تحسن الظروف الاقتصادية وانفتاح العراق

على العالم ورفع الدولة لرواتب الموظفين الذي انعكس على جميع القطاعات بما فيها الأنشطة الزراعية التي تمثل عماد حياة السكان في المناطق الريفية ضمن منطقة الدراسة. وفي عام ٢٠١٨م سجل دخل الأسرة متوسطًا بلغ نحو418,000 دينار (سلمان، ٢٠٢٠، صفحة ١٦٠)، ويلاحظ أن هنالك انخفاضًا عن متوسط الدخل في عام ٢٠٠٧م؛ ويفسر هذا الانخفاض دخول البلد في ظروف الحرب على عصابات داعش التكفيرية والتي أثرت على ميزانية الدولة وجميع القطاعات التي ترتبط بها.

٢. النشاط الاقتصادي:

يشغل النشاط الاقتصادي موقعًا متقدمًا بين العوامل المؤثرة في تحديد حجم الأسرة في المجتمعات، ويُقصد به النشاط الإنتاجي والاستثماري والتجاري والخدمي الذي يحدث داخل المجتمع، أو المجال الذي يعمل فيه الفرد داخل المؤسسة أو المشروع (رضا، ٢٠١٣، صفحة ٨٤). ويختلف تأثير النشاط الاقتصادي باختلاف البيئة وما يرتبط بها من عوامل، إذ يتباين معدل النشاط الاقتصادي في المناطق الحضرية عن المناطق الريفية، ويختلف أيضًا بين الذكور والإناث، فبعض المهن تتطلب العمل لساعات طويلة خلال اليوم والابتعاد عن الأهل لفترات طويلة مثل العاملين في النقل الجوي أو النشاط الصحي من كلا الجنسين، وتشير أغلب الدراسات في هذا الصدد إلى أن هذه الظروف قد تدفع الأفراد إلى التفكير في تكبير حجم الأسرة، مما يدفعهم نحو استخدام وسائل تنظيم الأسرة.

وعلى الرغم من التغّير الكبير الذي شهدته تركيبة الأنشطة الاقتصادية في المناطق الريفية والتي تسود فيه أنشطة معينة فقد تعاني من فرص عمل محدودة وتعتمد بشكل كبير على الزراعة والأنشطة الأخرى التي ترتبط بها كأنشطة رئيسة أم ثانوية، إذ ان محدودية فرص العمل وضعف الدخل في المجتمع الريفي يدفع الأفراد نحو تكوين أسر أكبر حجمًا لزيادة اليد العاملة وتحسين فرص العيش. ولأن الزراعة مصدر من مصادر دخل الأسرة تتجه الأسر نحو تكوين أسر أكبر لضمان توفير العمالة اللازمة للعمل في الحقول والمزارع وتحقيق الاستدامة الاقتصادية.

وتدل بيانات الجدول (٢) إلى أن أنشطة التعليم سجلت أعلى عدد من العاملين بلغ نحو ٥٦١٢ عامل/ـة على مستوى ريف المحافظة، وهو عدد مقارب للأنشطة الزراعية التي سجلت عددًا بلغ ٤٦٣٩ عامل/ـة. في حين أن الأنشطة الترفيهية لم تسجل عاملين في ريف المحافظة. أما على مستوى الوحدات الإدارية فقد سجل قضاء الحسينية أعلى مساهمة في الأنشطة الزراعية بعدد بلغ ٢١٠٠ عامل/ـة؛ والسبب في طبيعة القضاء الزراعي وكبر حجم الأيدي العاملة الزراعية، إذ يضم مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية التي تنتج أجود أنواع التمور والفواكه والخضار. وسجل قضاء عين التمر نحو ٩٠ عامل/ـة وهو أدنى عدد من العاملين في الأنشطة الزراعية بين الوحدات الإدارية الأخرى. أما في

الصناعات التحويلية فقد تصدر قضاء عين التمر بعدد عاملين بلغ ١٦٥٠ عامل/ـة، وسجل مركز قضاء الهندية أدنى عدد بلغ نحو ١١٠ عامل/ـة. وفي قطاع النقل والتخزين كانت الصدارة لقضاء الحسينية بعدد عاملين بلغ ٩٥٠ عامل/ـة، ولمركز قضاء عين التمر العدد الأدنى الذي بلغ نحو ٣٦ عامل/ـة. أما في نشاط إمدادات المياه والكهرباء فتصدر قضاء الحسينية بعدد عاملين بلغ ٦٦٠ عامل/ـة، وانخفض لأدنى حد في قضاء عين التمر ليسجل نحو ٩٥ عامل/ـة. وكذلك الحال في أنشطة التعليم، إذ سجل قضاء الحسينية أعلى عدد بلغ ١٩٥٠ عامل/ـة، وقضاء عين التمر أدنى عدد بلغ ٢٣٠ عامل/ـة. وفي الأنشطة الترفيهية تصدر قضاء كربلاء الوحدات الإدارية الأخرى بعدد عاملين بلغ ١٣٠ عامل/ـة، على حين سجل قضاء عين التمر المرتبة الأدنى بعدم تسجيله لأي عامل في هذا القطاع. كما سجل قضاء الحسينية أعلى عدد بلغ ٨ عامل/ـة في قطاع المالية والتأمين، وقضاء عين التمر أدنى عدد بلغ ١ عامل/ـة. أما في أنشطة الإقامة والمطاعم فقد تصدر قضاء الجدول الغربي بعدد عاملين بلغ ٦٠٠ عامل/ـة، وسجل العدد الأدنى في مركز قضاء الهندية بنحو ٨ عامل/ـة. وفضلًا عما سبق يلاحظ الأثر الواضح لسعة مساحة بعض الوحدات الإدارية ونسبة مساهمة الريف من المجموع الاجمالي للوحدة الإدارية في تباين أعداد العاملين في الأنشطة الاقتصادية.

٣. العادات والتقاليد الاجتماعية:

تشغل العادات والتقاليد الاجتماعية مكانة بارزة في تنظيم الأسرة وتحديد عدد أفرادها. وتعكس هذه العوامل التراث الثقافي والقواعد المجتمعية التي قد تكون متجذرة عبر الأجيال. ففي بعض المجتمعات التي يكون للأسرة دورٌ هام في الحفاظ على التماسك الاجتماعي، يسعى الأفراد في هذه المجتمعات على تكوين أسر كبيرة الحجم تضم أجيالًا مختلفة. وتُعتبر الأسرة واحدة من أهم أولويات حياة الأفراد، إذ إن الإنجاب والتكاثر من القيم الأساسية (الراوي، ٢٠٠٩، صفحة ٤٣). كما ويؤثر على حجم الأسرة مفهوم التباهي والفخر بالعائلة أو العشيرة، إذ تعمل بعض الأسر على بناء مكانة اجتماعية بزيادة عدد أفرادها وتحقيق النجاح الاجتماعي والاقتصادي بتكوين أسرة كبيرة الحجم تُعزز القوة الاقتصادية والاجتماعية للعائلة. هذه القيم قد تؤدي إلى تشجيع الأزواج على الإنجاب بعدد كبير من الأطفال وتكوين أسر كبيرة.

الجدول (٢)

توزيع أعداد العاملين في المنشآت الاقتصادية في ريف محافظة كربلاء لعام ٢٠٢٠م

الوحدة الإدارية	الأنشطة الزراعية	الصناعات التحويلية	النقل والتخزين	المياه والكهرباء	أنشطة التعليم	الأنشطة الترفيهية	المالية والتأمين	الإقامة والمطاعم	المجموع
قضاء كربلاء	210	1450	180	160	1220	130	5	50	3405
قضاء الحسينية	2100	1550	950	660	1950	7	8	200	7425
قضاء الحر	530	170	150	170	370	4	3	75	1472
قضاء عين التمر	90	1650	36	95	230	0	2	38	2141
مركز قضاء الهندية	360	110	75	180	720	1	1	8	1455
ناحية الخيرات	690	315	140	250	950	9	4	18	2376
قضاء الجدول الغربي	1760	370	270	310	1410	6	7	600	4733
المحافظة	5740	5615	1801	1825	6850	157	30	989	26007

المصدر: الباحث اعتمادًا على:

جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية النشر والعلاقات، (بيانات غير منشورة)، ٢٠٢٠.

الشكل (١) التوزيع النسبي للعاملين في المنشآت الاقتصادية في ريف محافظة كربلاء لعام ٢٠٢٠م

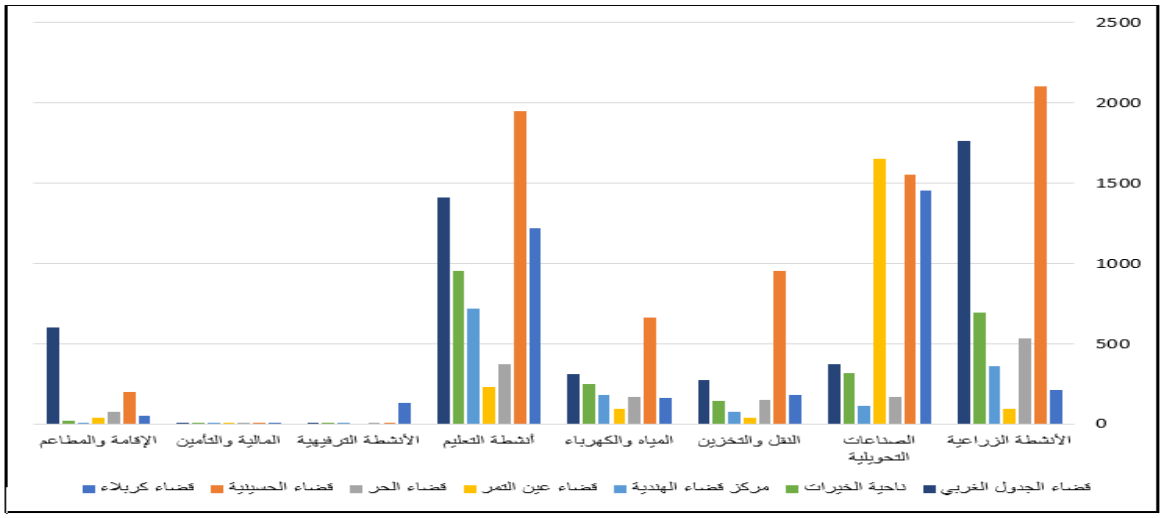

المصدر: الباحث اعتمادًا على بيانات الجدول (٢).

وتشهد المجتمعات المتحضرة تغيرات في حجم الأسرة مع تطور البنية الاجتماعية وتحسن الحياة وظروف العمل والتعليم للنساء. قد يؤدي انتشار التعليم والفهم الأكبر للتخطيط الأسري والصحة الإنجابية إلى تخفيض حجم الأسرة في بعض المجتمعات. أما المناطق الريفية فهي تتميز عالميًا بكبر حجم الأسرة، ويرتبط ذلك بضرورات اقتصادية واجتماعية مختلفة، فالمورث الريفي مبني على فكرة زيادة أعداد الأسرة لتوفير الأمن والحماية للعائلات الزراعية التي تعيش في مناطق منعزلة (السعدي، جغرافية السكان، ٢٠٠١، الصفحات ٤٠٣-٤٠٤). فضلًا عن التباين في دور النساء والرجال في المجتمعات الريفية ومنها منطقة الدراسة، فالنظر إليها على أنها تمثل الدور المحوري في للأسرة وعليها تتوقف التربية الصالحة وتعزيز دورها كأم وليس ربة منزل فقط لابد أن يصبح سمة جوهرية فيها، ومع تحسن الظروف والأوضاع الاجتماعية لمنطقة الدراسة أصبح للنساء دور مهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بعدد الأطفال وتنظيم الأسرة.

٤. المستوى التعليمي:

للمستوى التعليمي أثر بالغ في بيان وضع المجتمع من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية وبالتالي تحديد إمكانية تنفيذ خطط التنمية التي تضعها الجهات المعنية. وفي مجال تأثير مستوى التعليم في حجم الأسرة نجد أن العلاقة بين تعليم الأمهات ومعدلات الخصوبة من أهم العلاقات وأكثرها ثباتًا في الميدان الديموغرافي. فالوالدين الأكثر تعليمًا يرغبان عادة في تكوين أسر أصغر حجمًا مقارنة بالوالدين الذين لديهم مستوى تعليم أقل، وأظهرت أغلب الدراسات أن متغير التعليم يسهم في رفع الحالة الحضارية للفرد وتطوير المجتمع (مخلف، ٢٠٢٢، صفحة ١٦٠). كما ان الأمهات اللواتي يحملن مستوى تعليمي أعلى غالبًا ما يكون لديهن وعي أكبر بصحة الإنجاب وأهمية تنظيم الأسرة، ويمتلكن معلومات أكثر دقة حول الوسائل المختلفة لمنع الحمل وتخطيط الأسرة، مما يجعلهن أكثر قدرة على

اتخاذ قرارات مدروسة بشأن عدد الأطفال المناسب لهن. كما يسهم التعليم في تأخير الزواج والإنجاب، إذ يستثمر الأفراد الذين يحملون تعليمًا أعلى وقتًا وجهدًا كبيرين في تحقيق أهدافهم الشخصية والمهنية قبل تأسيس الأسرة، الأمر الذي يؤدي إلى تحديد عدد الأطفال بناءً على الظروف الشخصية والاقتصادية. ويؤثر مستوى التعليم على تحديد مساهمة المرأة في سوق العمل وزيادة انشغال المرأة العاملة في ميدان العمل مما يحتم عليها تحقيق التوازن بين حياة العمل والأسرة بالتخطيط لحجم أسرة يتناسب مع وضعها المهني. يضاف إلى ما سبق ان للتعليم دور واضح للتأثير في رفع مستوى الوعي للأفراد وعلى وجه التحديد في المناطق الريفية وتقليل الالتزام بالعادات والتقاليد الاجتماعية التي تفرض نمط حياة قائم على الأسرة الكبيرة.

وتشير بيانات الجدول (٣) والشكل (١) إلى انخفاض المستوى التعليمي في المناطق الريفية للإناث في سن الإنجاب، إذ شكلت نسبة من يحملن شهادة الابتدائية فما دون نحو ،67,2% وسجلت (الأمية، تقرأ وتكتب، ابتدائية) نسبة بلغت (24% ،24% ،19,2%) لكل منها على التوالي، اما مستوى المتوسطة والاعدادية فسجلا نسبة مجتمعة بلغت نحو ،20,1% فالمتوسطة سجلت نحو 17%، على حين أن الإعدادية سجلت نحو3,1% . أما من يحملن شهادة الدبلوم فأعلى فبلغت نسبتهن نحو12,7% ، بنسب تفصيلية بلغت (1,1% ،7% ،4,6%) لكل من (الدبلوم، البكالوريوس، الشهادات العليا) على التتابع.

الجدول (٣)

التوزيع النسبي للإناث في سن الإنجاب وفق المستوى التعليمي في ريف محافظة كربلاء بحسب الوحدات الإدارية لعام ٢٠٢٠م

ت	المستوى التعليمي	النسبة
1	أمية	19,2
2	تقرأ وتكتب	24,0
3	ابتدائية	24,0
4	متوسطة	17,0
5	إعدادية	3,1
6	دبلوم	4,6
7	بكالوريوس	7,0
8	شهادات عليا	1,1
المجموع		100,0

المصدر: الباحث اعتمادًا على:

سارة مسلم هادي، التحليل الجغرافي لمؤشرات الصحة الإنجابية في محافظة كربلاء المقدسة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة كربلاء، ٢٠٢٢، ص ٦٧.

٥. البعد الديني:

إن تأثير الدين على حجم الأسرة يعتمد على المعتقدات الدينية لكل مجتمع، إذ يؤدي دورًا هامًا في تشكيل القيم والمعتقدات الاجتماعية والثقافية، وبالتالي يؤثر على نمط التنظيم الأسري وحجم الأسرة في المجتمع. وفي بعض الديانات تشجع النصوص الدينية على الإنجاب وتكوين الأسر الكبيرة، ويتم تحفيز الأزواج على تكوين أسر أكبر حجمًا، نظرًا لأهمية الأسرة في هذه التعاليم الدينية. ومن جهة أخرى، تُعزز في بعض الديانات قيم التنظيم الأسري والحد من الإنجاب لأسباب مختلفة. يتمثل ذلك في الاهتمام بجودة الحياة ورعاية الأطفال الموجودين، والاهتمام بالعناية الشخصية والتطور الذاتي.

الشكل (٢)

نسب الإناث في سن الإنجاب وفق المستوى التعليمي في ريف محافظة كربلاء بحسب الوحدات الإدارية لعام ٢٠٢٠م

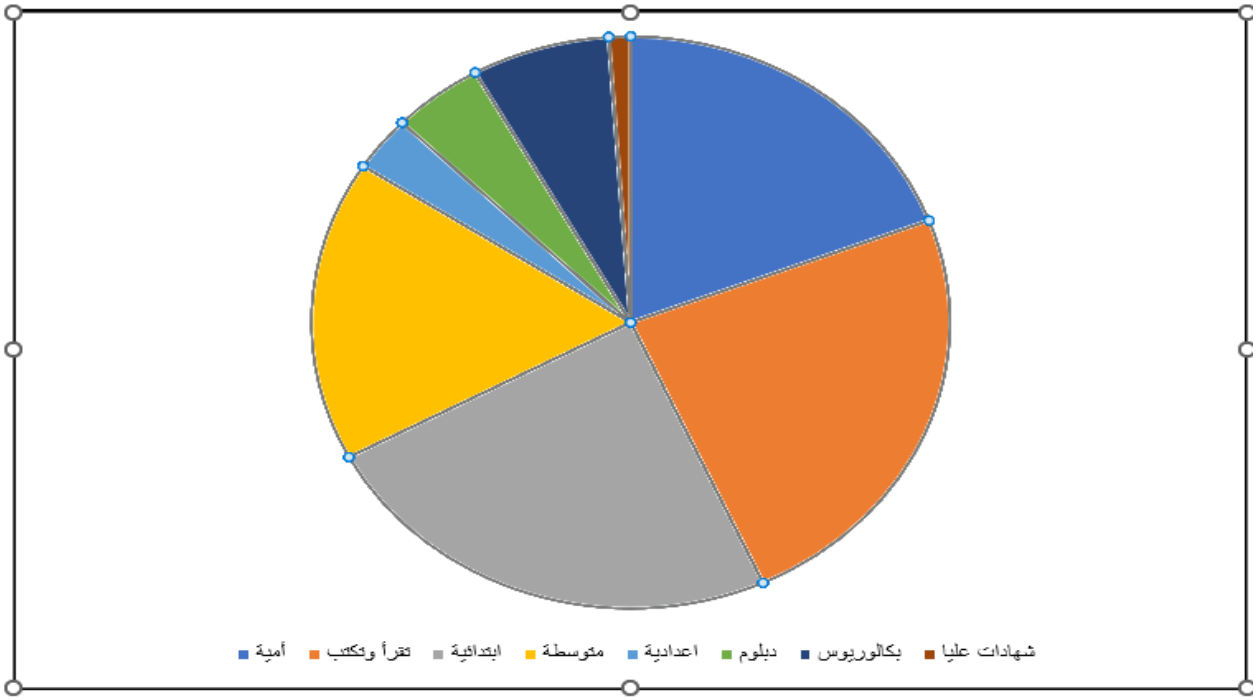

المصدر: الباحث اعتمادًا على:- بيانات الجدول (٣).

بالإضافة إلى ذلك، تؤثر التعاليم الدينية على الموقف تجاه استخدام وسائل منع الحمل وتنظيم الأسرة. فهناك ديانات تحث على منع الحمل بأي وسيلة ممكنة، بينما تسمح الديانات الأخرى باستخدام وسائل منع الحمل، وهذا الفارق في المواقف الدينية يمكن أن يؤثر على قرارات الأزواج بشأن حجم الأسرة. كما يمكن أن يؤثر الدين على القوانين والسياسات الحكومية، إذ تشجع بعض الحكومات التنظيم الأسري بناءً على التعاليم الدينية المسيطرة في المجتمع.

وتشير الدراسات إلى أن المجتمعات الإسلامية تفوق المجتمعات الأخرى من حيث معدل الإنجاب ومتوسط حجم الأسرة وهـذا ينطبق عـلى منطقة

الدراسة، وهو متأتي من العناية التي أعطاها الإسلام في تشريعاته في تشجيع الإنجاب (السعدي، جغرافية السكان، ٢٠٠١، صفحة ٤١١)، وبيّن القرآن الكريم أهمية البنين في الآية القرآنية المباركة: ((الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا)) (الكهف: ٤٦). ويعتبر الإسلام الأسرة من أركان المجتمع ومؤسسة أساسية في بناء المجتمعات الإسلامية وبذلك يَحث على الإنجاب وتكوين الأسرة الكبيرة الصالحة الذي يقع على عاتقها دور كبير كونها تشكل الوحدة الأساسية التي تُعزَز القيم الاجتماعية والتربوية. وقد أكد الإسلام على الرعاية والتكافل الاجتماعي داخل الأسرة، إذ يُشجِّع على تقديم الدعم للأفراد الذين يعيشون في الأسرة، وخاصة الأطفال والمسنين الأمر الذي يسهم في زيادة حجم الأسرة.

ومن الأحكام المهمة التي وضعها الدين الإسلامي هو منع الإجهاض، حيث يُعد الإجهاض في الإسلام محرمًا، ويعتبر الجنين منذ لحظة الحمل نفسًا حيًا يستحق الحماية (الصليبي، ٢٠٠٧، الصفحات ١٠-١١). كما وضعت قيود على استخدام وسائل منع الحمل إذ يتم استعمالها وفق ضوابط خاصة وفقًا للظروف الصحية والاقتصادية. لذلك نجد تشجيع صريح في النصوص الإسلامية على الإنجاب، فقد ورد عن النبي محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) أنه قال: (تَزَوَّجُوا فَإِنِّي مُكَاثِرٌ بِكُمُ الْأُمَمَ غَداً فِي الْقِيَامَةِ حَتَّى إِنَ السِّقْطَ لَيَجِيءُ مُحْبَنْطِئاً عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ فَيُقَالُ لَهُ ادْخُلِ الْجَنَّةَ فَيَقُولُ لَا حَتَّى يَدْخُلَ أَبَوَايَ الْجَنَّةَ قَبْلِي) (الصدوق، بدون تاريخ، صفحة ٣٨٣).

٦. الزواج المبكّر:

يُعد الزواج المبكر من الظاهرات السكانية ذات التأثير الواضح في زيادة حجم الأسرة، إذ يتحكم فيه عدد من العوامل التي ترسمها القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية في المجتمع. وعادةً ما يكون الزواج المبكر قبل سن الرشد أو في سن مبكرة للغاية. ويؤثر الزواج المبكر على حجم الأسرة بشكل كبير من خلال زيادة معدلات الإنجاب، ففي المجتمعات التي يعد فيها الزواج المبكر طبيعيًا ومقبولًا، يتزوج الأزواج في سن مبكرة وبالتالي يكون لديهم مدة زمنية أكبر للإنجاب، ويؤدي ذلك بالنتيجة إلى معدلات إنجاب عالية وبالتالي زيادة حجم الأسرة.

وبشكل عام يميل سكان الأرياف للزواج المبكّر وأصبحت لديهم عادةً موروثة ويعود ذلك في الأصل إلى سيادة حرفة الزراعة التي تتطلب أيدي عاملة تنجز الأعمال والمهام الزراعية (فريح، ٢٠١١، صفحة ٧٩٦)، أو قد يلجأ الشباب إلى الزواج المبكر للهروب من الفقر والعوز أو لتحسين وضعهم الاجتماعي، كما يشكل عامل إهمال التعليم في المناطق الريفية وترك الدراسة في سن مبكرة الذي يجعل الشباب متفرغين وغير مرتبطين بمهام دراسية الأمر يشجع على الزواج، ويضاف إلى ما سبق نظرة المجتمع للمرأة في المناطق

الريفية باعتبار الإنجاب والتكاثر جزءًا أساسيًا من دورها وواجبها الاجتماعي.

ومن بيانات الجدول (٤) نجد ان عدد حالات الزواج المبكّر في ريف محافظة كربلاء بلغت في عام ٢٠٢٠م نحو ١٠١٥ حالة، عدد حالات الذكور بلغت ٢٦٠ حالة، أما عدد حالات الأناث فبلغت نحو ٧٥٥ حالة. أما بحسب الوحدات الإدارية فقد سجل مركز قضاء كربلاء أكبر عدد مقارنة بالوحدات الأخرى بعدد حالات بلغت نحو ٢٣٠ حالة، في حين سجل مركز قضاء الحسينية أدنى عدد بلغ نحو ٨٢ حالة.

الجدول (٤)

التوزيع العددي لحالات الزواج المبكّر في ريف محافظة كربلاء بحسب الوحدات الإدارية لعام ٢٠٢٠م

الوحدة الإدارية	حالات الزواج المبكّر		
	الذكور	الأناث	المجموع
قضاء كربلاء	59	171	230
قضاء الحسينية	18	64	82
قضاء الحر	30	103	133
قضاء عين التمر	37	116	153
مركز قضاء الهندية	36	101	137
ناحية الخيرات	35	97	132
قضاء الجدول الغربي	45	103	148
المحافظة	260	755	1015

المصدر: الباحث اعتمادًا على:

رؤوف رحمان رمضان، الزواج المبكر وآثاره في محافظة كربلاء المقدسة للمدة ٢٠٠٣ - ٢٠٢٠ (دراسة في جغرافية السكان)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة كربلاء، ٢٠٢٣، ص ٢٧.

٧. تعدد الزوجات:

يعد تعدد الزوجات من الممارسات التي تسمح بها بعض المجتمعات في العالم، وتختلف شروطها وأسبابها من مجتمع لآخر. ويُعرف هذا النوع من الزواج بالزواج المتعدد، إذ يُسمح للرجل بالتزوج من أكثر من امرأة في الوقت نفسه، ويتم تشكيل أسرة كبيرة الحجم تتألف من الزوج وعدد من الزوجات وأطفالهم. ويُسمح في الإسلام بالزواج بأكثر من زوجة مشترطًا العدل والمساواة بين الزوجات وتوفير الرعاية والحماية لهن.

وعادةً ما يكون التعدد في المجتمعات الريفية تعبيرًا عن القدرة والقوة الاقتصادية والاجتماعية للرجل، وقد يكون للمجتمع رؤية إيجابية حول تكوين أسر كبيرة، كما ان للاقتصاد الزراعي الذي يعتمد على العمل الجماعي وتكافل الأسرة أحد الأسباب التي

تؤدي إلى الرغبة في تكوين أسر كبيرة في تلك المناطق. وقد يميل السكان إلى ذلك بهدف إثبات الجاه والسطوة والرجولة، مما يُفترض أنه سيؤدي إلى زيادة عدد أبناء الزوج. وعلى الرغم من أن الدراسات قد أظهرت أن عدد الزوجات لا يزيد في بعض الأحيان من حجم الأسرة، بل يؤدي إلى الانخفاض، لأن بعض الأزواج يجعلون كل زوجة في أسرة مستقلة (سيسان، ٢٠١٠، صفحة ١٠٧).ومن بيانات الجدول (٥) والشكل (٢) يتبيّن لنا أن هنالك تباين في نسبة حالات الزواج المتعدد، إذ بلغت نسبة المتزوجين من زوجتين من مجموع حالات الزواج المتعدد نحو 47,9% على مستوى ريف محافظة كربلاء، وبلغت نسبة المتزوجين من ثلاث زوجات نحو 36,6%، أما المتزوجين من أربع زوجات فبلغت نسبتهم نحو 15,5%. أما على مستوى الوحدات الإدارية فقد سجل قضاء عين التمر أعلى نسبة من المتزوجين من زوجتين بلغت 60%، كما سجل قضاء الحر أعلى نسبة بين الوحدات الإدارية في حالات الزواج بثلاث زوجات بلغت نحو41,2% ، في حين سجلت ناحية الخيرات أعلى نسبة بحالات الزواج من أربع زوجات بلغت نحو 33,3%. وبذلك يتجلى أثر الواقع الريفي الغالب لبعض الوحدات الإدارية الذي رسم صورة التباين المكاني لهذه الظاهرة، حيث الأعمال الزراعية والقيم والعادات والتقاليد التي تشجع على تعدد الزوجات.

الجدول (٥)

التوزيع النسبي لحالات الزواج المتعدد في ريف محافظة كربلاء بحسب الوحدات الإدارية لعام ٢٠١٦م

الوحدة الإدارية	حالات الزواج المتعدد			
	مرتان	ثلاث مرات	أربع مرات	المجموع
قضاء كربلاء	45,5	40,9	13,6	100
قضاء الحسينية	55,6	33,3	11,1	100
قضاء الحر	47,1	41,2	11,8	100
قضاء عين التمر	60,0	20,0	20,0	100
مركز قضاء الهندية	57,1	28,6	14,3	100
ناحية الخيرات	50,0	33,3	33,3	100
قضاء الجدول الغربي	40,0	40,0	20,0	100
المحافظة	47,9	36,6	15,5	100

المصدر: الباحث اعتمادًا على: رؤوف رحمان رمضان، التباين المكاني لحالات الزواج والطلاق لسكان محافظة كربلاء للمدة من ٢٠٠٥ - ٢٠١٦، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة كربلاء، ٢٠١٦، ص ٣٢٩.

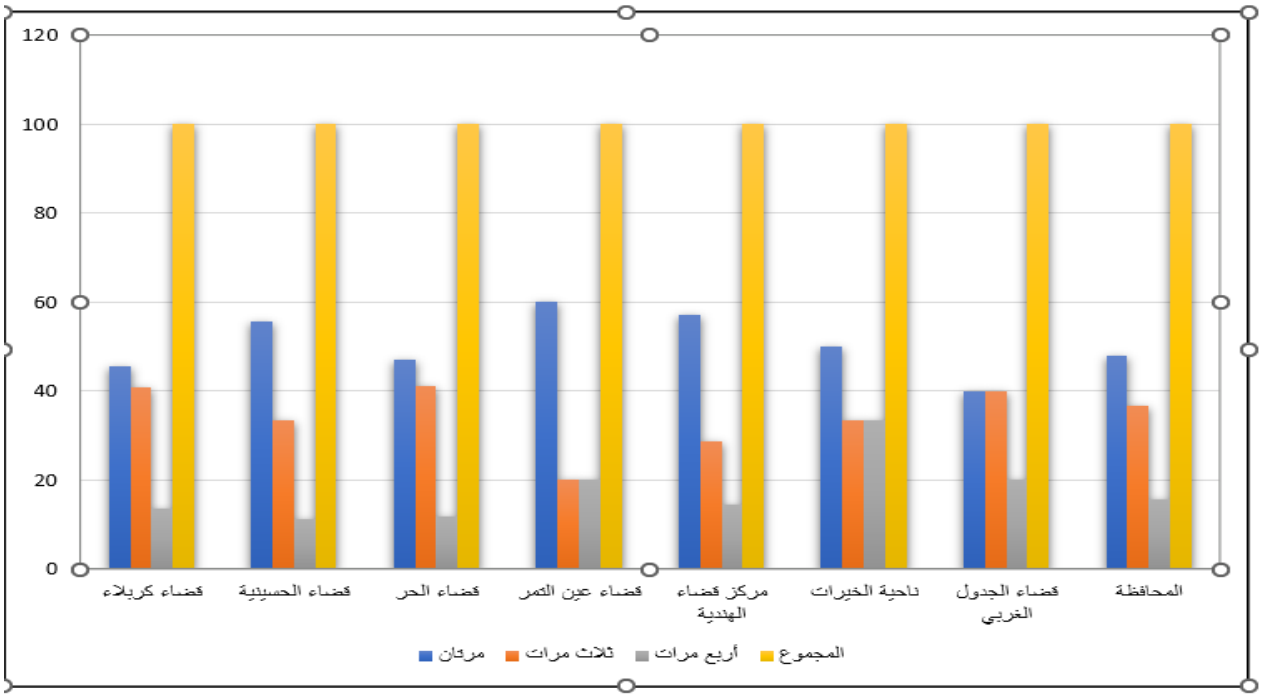

شكل (٢)

التوزيع النسبي لحالات الزواج المتعدد في ريف محافظة كربلاء بحسب الوحدات الإدارية لعام ٢٠١٦م

المصدر: الباحث اعتمادًا على: بيانات الجدول (٥).

المبحث الثالث

التوقعات المستقبلية لحجم الأسرة في ريف محافظة كربلاء لعام ٢٠٣٠م

لقد أولت الدراسات الجغرافيّة السكانيّة أهمية بالغة للتوقعات المستقبلية المعنية بخصائص السكان؛ لما لها من دور في إعانة الحكومات والمؤسسات والجهات ذات العلاقة في التخطيط واتخاذ القرارات الملائمة لمجابهة التحديات المتوقعة والافادة من الفرص الناجحة عن هذه التغيّرات. إذ انشغلت منظمات عالمية بإصدار تنبؤات دورية عن الخصائص السكانية تخدم جميع دول العالم ومنها الأمم المتحدة، وعلى الرغم من صعوبة التنبؤ الدقيق في الوصول إلى بيانات تفصيلية، تم اعتماد برامج ومعادلات تستند في التقدير على متغيرات عديدة تقلل إلى حد كبير من نسبة الخطأ (الحبيس، ٢٠٠١، صفحة ٩٦).

ان لمعرفة التوقعات المستقبلية لحجم الأسرة أهمية كبيرة في تخطيط الموارد والخدمات وبيان احتياجات المجتمع من المتطلبات الأساسية، كما يعطي تصور عن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في بنية المجتمع، فضلًا عن تحليل التحولات الثقافية والديموغرافية المبنية على تغيّر العادات والتوجهات الاجتماعية، وهذه العوامل تساعد بالمجمل على تحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة حياة المجتمعات.

وقد تبيّن من بيانات الجدول (٦) أن التوقعات المستقبلية على مستوى ريف المحافظة دلت على انخفاض في حجم الأسرة وصل إلى 6,3، وعلى الرغم من ارتفاع

هذا المتوسط مقارنة بالمعدلات العالمية في المناطق الريفية إلا أنه يشير إلى انخفاض واضح مقارنة بمتوسطات حجم الأسرة في الأعوام التي اعتمدتها الدراسة (١٩٩٧، ٢٠٠٩، ٢٠٢٠). أما بحسب الوحدات الإدارية (انظر الخريطة (٦))، فقد تباينت التوقعات وفقًا لمستويات الدرجة المعيارية الآتية:

المستوى المرتفع (+0,50) فأكثر:

توزع ضمن هذا المستوى قضاء الحسينية بمتوسط حجم أسرة هو الأعلى بين الوحدات الإدارية بلغ7,2 ، ووقع ضمن هذا المستوى أيضًا مركز قضاء الهندية بمتوسط حجم أسرة بلغ 6,5، ليشكلا أعلى المتوسطات المستقبلية لعام ٢٠٣٠م.

المستوى المتوسط(0,00 _ +0,49) :

أشارت نتائج التوقعات المستقبلية إلى عدم وجود أية وحدة إدارية ضمن هذا المستوى.

المستوى المنخفض(-0,49 _ -0,01) :

يقع ضمن هذا المستوى كل من قضاء الحر وناحية الخيرات وقضاء الجدول الغربي بمتوسط حجم أسرة بلغ 6,0 ،6,2 ،6,2لكل منها على التتابع.

المستوى المنخفض جدًا (-0,50) فأقل:

شمل المستوى الأخير قضاء كربلاء بمتوسط حجم أسرة بلغ5,8 ، كما سجل قضاء عين التمر متوسط بلغ 5,7، وبذلك فهو أدنى متوسط حجم أسرة على مستوى الريف مقارنة بوحدات محافظة كربلاء الإدارية الأخرى.

الجدول (٦) التوقعات المستقبلية × لحجم الأسرة والدرجة المعيارية في ريف محافظة كربلاء بحسب الوحدات الإدارية لعام ٢٠٣٠م

الوحدة الإدارية	حجم الأسرة عام ٢٠٣٠م	الدرجة المعيارية
قضاء كربلاء	5,8	-0,85
قضاء الحسينية	7,2	1,92
قضاء الحر	6,2	-0,06
قضاء عين التمر	5,7	-1,05
مركز قضاء الهندية	6,5	0,54
ناحية الخيرات	6,2	-0,06
قضاء الجدول الغربي	6,0	-0,45
المحافظة	6,3	
الانحراف المعياري	0,505	

المصدر: الباحث اعتمادًا على: بيانات الجدول (١).

* تم استخراج التوقعات المستقبلية بحسب معادلة المتوالية العددية الآتية: ت١ = ت٠ + (ن – ١) د

إذ ان ت١ = عدد السكان في التعداد اللاحق، ت٠ = عدد السكان في التعداد السابق، ن= عدد السنوات (بضمنها سنة التعداد السابق)، د = المقدار الثابت للزيادة السكانية (أساس المتوالية العددية).

ينظر: عبد علي حسن الخفاف، جغرافية السكان أسس عامة، الطبعة الثانية، دار الفكر، عمان، ٢٠٠٧، ص١٢٢.

الخريطة (٦) التوزيع المكاني لحجم الأسرة وفقًا للتوقعات المستقبلية في ريف محافظة كربلاء بحسب الوحدات الإدارية لعام ٢٠٣٠م

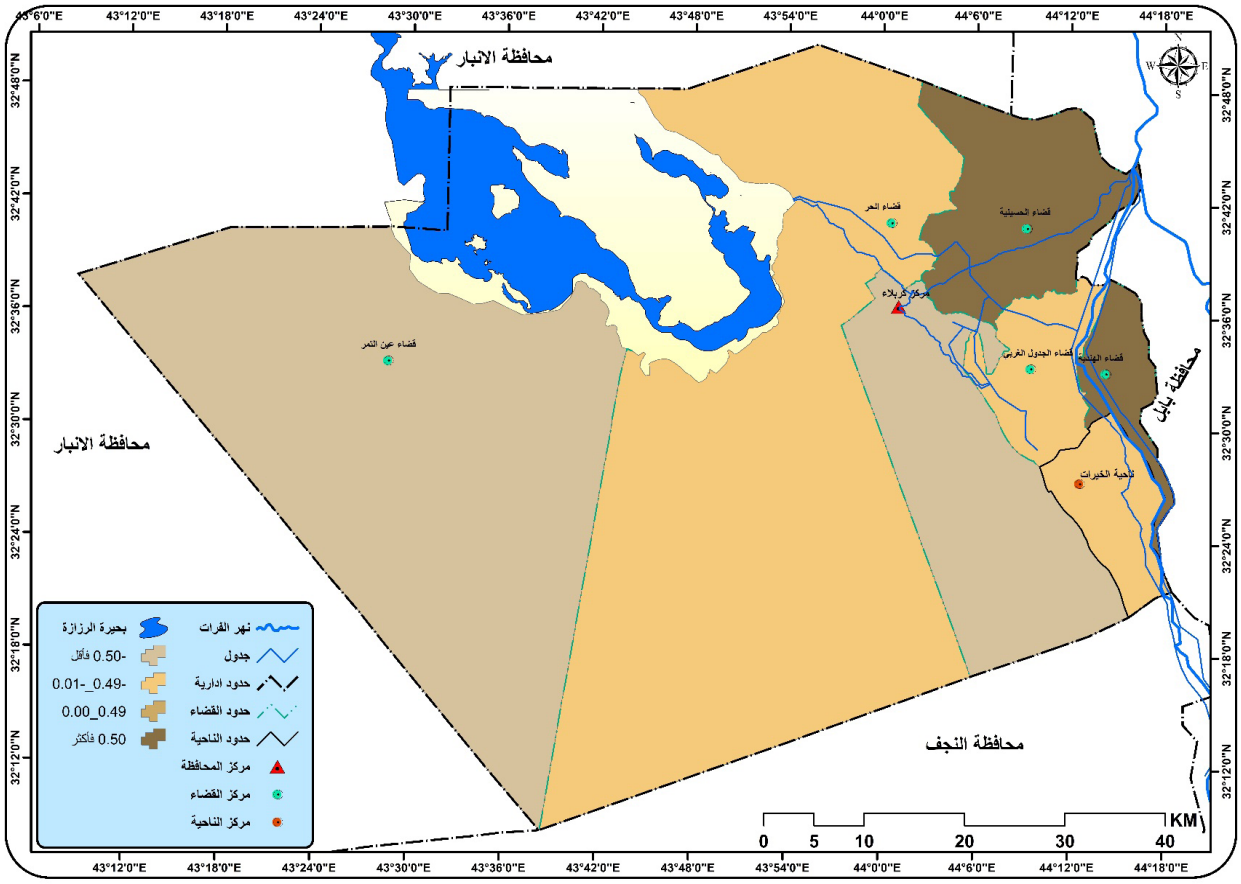

المصدر: الباحث اعتمادا على: بيانات الجدول (٦)

ومن المؤشرات السابقة نستشف ان هنالك مجموعة من العوامل تتحكم في حجم الأسرة، إذ ستحدد مستقبل هذه الظاهرة في منطقة الدراسة، وهي عادةً ما تأخذ بعدين الأول إيجابي والثاني سلبي، فالأول يؤشر تغيّر في دور المرأة الريفية، وزيادة وعي السكان بممارسات تنظيم الأسرة، وتحسن المستوى المعيشي، وارتفاع متوسط دخل الأسرة. أما الثاني فيتجلى بالهجرة من الريف إلى المدينة بحثًا عن فرص العمل ومستوى أفضل من الخدمات. وبذلك لابد من تضافر الجهود للنهوض بواقع محافظة كربلاء الريفي وتوفير السبل الكفيلة لتحقيق التنمية الريفية الشاملة.

الاستنتاجات والمقترحات

أولًا: الاستنتاجات:

من خلال دراسة حجم الأسرة في ريف محافظة كربلاء وتوزيعه الجغرافي خلال المدة ١٩٩٧ - ٢٠٢٠م، والعوامل المؤثرة فيه، وتوقعاته المستقبلية لعام ٢٠٣٠م، تم التوصل إلى الاستنتاجات الآتية:

١. ان حجم الأسرة في ريف محافظة كربلاء شهد تغيّرًا واضحًا خلال مدة الدراسة، إذ انخفض من8,8 في عام ١٩٩٧م إلى7,6 في عام ٢٠٠٦م، وواصل الانخفاض حتى وصل إلى 6,8 في عام ٢٠٢٠م.

٢. سجل قضاء كربلاء أعلى متوسط لحجم الأسرة بلغ ٩,٥ في عام ١٩٩٧م، وتشارك قضاء الحسينية مع مركز قضاء الهندية وناحية الخيرات بحجم أسرة بلغ ٨,٠ لكل منها في عام ٢٠٠٩م، في حين تصدر قضاء الحسينية الوحدات الإدارية الأخرى بحجم أسرة بلغ ٧,٣ في عام ٢٠٢٠م.

٣. أسهمت مجموعة من العوامل بتباين متوسط حجم الأسرة زمانيًا ومكانيًا، لعل أهمها: دخل الأسرة، والمستوى التعليمي، والعادات والتقاليد الاجتماعية، والزواج المبكّر.

٤. شهد دخل الأسرة تغيرًا كبيرًا خلال مدة الدراسة، إذ بلغ بحسب بيانات عام ١٩٩٧م نحو 35,000 دينار، وفي عام ٢٠١٨م سجل دخل الأسرة متوسطًا بلغ نحو 418,000 دينار.

٥. انخفاض المستوى التعليمي في المناطق الريفية للإناث في سن الإنجاب، إذ شكلت نسبة من يحملن شهادة الابتدائية فما دون نحو67,2 ، اما مستوى المتوسطة والاعدادية فسجلا نسبة مجتمعة بلغت نحو20,1 ٪. أما من يحملن شهادة الدبلوم فأعلى فبلغت نسبتهن نحو12,7 ٪.

٦. بلغت حالات الزواج المبكّر في ريف محافظة كربلاء في عام ٢٠٢٠م نحو ١٠١٥ حالة، عدد حالات الذكور بلغت ٢٦٠ حالة، أما عدد حالات الأناث فبلغت نحو ٧٥٥ حالة.

٧. أظهرت التوقعات المستقبلية لعام ٢٠٣٠م على مستوى ريف المحافظة انخفاض في حجم الأسرة وصل إلى6,3 ، أما على مستوى الوحدات الإدارية فالصدارة لقضاء الحسينية الذي سجل متوسطًا بلغ7,2 .

ثانيًا: المقترحات:

١. إجراء المسوحات الميدانية في المناطق الريفية لجمع البيانات اللازمة عن الظاهرات السكانية والعوامل المؤثرة فيها، ودعم الدراسات والأبحاث التي تعنى بدراستها ومنها ظاهرة حجم الأسرة.

٢. تحسين بنية الخدمات في المناطق الريفية، مثل الماء والصرف الصحي والكهرباء، فضلًا عن التعليم والصحة والرعاية الصحية، وذلك لتحسين جودة حياة السكان ورفاهيتهم.

٣.تعزيز الزراعة والاستدامة الزراعية عن طريق دعم القطاع الزراعي وتطوير التقنيات الزراعية المستدامة لزيادة الإنتاجية وتحسين دخل الفلاحين في المناطق الريفية.

٤.الاهتمام بالجانب الإحصائي والدراسات المقارنة من أجل تحليل البيانات وتحديد العلاقات والتباين المكاني، فضلًا عن مقارنة حجم الأسرة بين مناطق ريفية مختلفة لفهم الاختلافات والتباين المكاني في الحجم الأسري.

٥.زيادة وعي السكان بالحجم الأمثل للأسرة بما يتناسب مع وضعهم الاقتصادي والاجتماعي، والحث الاهتمام بالصحة الإنجابية واستعمال وسائل تنظيم الأسرة لما في ذلك من أثر إيجابي على صحة الأم والطفل ورفاهية الأسرة واقتصادها.

٦.العمل على تحقيق التنمية الريفية الشاملة وذلك عن طريق تظافر الجهود بين الحكومات والمؤسسات والمجتمع، والجدية في التدريب ودعم الأعمال والمشاريع الزراعية وتشجيع المشاركة المجتمعية في صنع القرارات وتمكين السكان من المشاركة في عمليات التخطيط والتنمية.

المصادر:

١.الجهاز المركز للإحصاء. (١٩٩٧). التعداد العام للسكان لعام ١٩٩٧م. بغداد: وزارة التخطيط.

٢.الجهاز المركزي للإحصاء. (٢٠١٧). بيانات المنشآت والمباني والعاملين لعام ٢٠١٦. بغداد: وزارة التخطيط، مديرية النشر والعلاقات.

٣.الجهاز المركزي للإحصاء. (٢٠٢٠ - ٢٠٢١م). المجموعة الإحصائية السنوية. بغداد: وزارة التخطيط.

٤.الجهاز المركزي للإحصاء. (٢٠٢٠). بيانات الأسر في محافظة كربلاء لعام ٢٠٢٠. بغداد: وزارة التخطيط، مديرية النشر والعلاقات.

٥.الشيخ الصدوق. (بلا تاريخ). من لا يحضره الفقيه (الإصدار الجزء الثالث).

٦.المجلس القومي للسكان. (٢٠٢٠). حجم الأسرة وعلاقته بفرص الاصابة بالفقر. القاهرة: وزارة الصحة والسكان.

٧.المديرية العامة للمساحة، قسم إنتاج الخرائط. (٢٠٢٠). خريطة العراق الإدارية بمقياس ١:١٠٠٠٠٠٠. بغداد: وزارة الموارد المائية.

٨.المديرية العامة للمساحة، قسم إنتاج الخرائط. (٢٠٢٠). خريطة محافظة كربلاء الإدارية بمقياس ١:١٥٠٠٠٠. وزارة الموارد المائية.

٩.أياد محمد مخلف. (حزيران ٢٠٢٢). أثر المستوى التعليمي للأبوين على حجم الأرة في محافظة الأنبار.

مجلة جامعة الأنبار(العدد ٢)، صفحة ١٦٠.

١٠.حميد وكاع سيسان. (٢٠١٠). حجم الأسرة في محافظة المثنى (دراسة في جغرافية السكان). رسالة ماجستير (غير منشورة). كلية التربية، جامعة واسط.

١١.رؤوف رحمان رمضان. (٢٠١٦). التباين المكاني لحالات الزواج والطلاق لسكان محافظة كربلاء للمدة من ٢٠٠٥ – ٢٠١٦. رسالة ماجستير (غير منشورة). كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة كربلاء.

١٢.رؤوف رحمان رمضان. (٢٠٢٣). الزواج المبكر وآثاره في محافظة كربلاء المقدسة للمدة ٢٠٠٣ – ٢٠٢٠ (دراسة في جغرافية السكان). أطروحة دكتوراه (غير منشورة). جامعة كربلاء/ كلية التربية للعلوم الإنسانية.

١٣.سارة مسلم هادي. (٢٠٢٢). التحليل الجغرافي لمؤشرات الصحة الإنجابية في محافظة كربلاء. رسالة ماجستير (غير منشورة). جامعة كربلاء/ كلية التربية للعلوم الإنسانية.

١٤.عباس فاضل السعدي. (٢٠٠١). جغرافية السكان (الجزء الأول). بغداد: جامعة بغداد.

١٥.عبد علي حسن الخفاف. (٢٠٠٧). جغرافية السكان أسس عامة (المجلد الثانية). عمان: دار الفكر.

١٦.علا داود سلمان. (٢٠٢٠). الخصائص السكانية وعلاقتها بمؤشرات التنمية البشرية في محافظة كربلاء. كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة كربلاء.

١٧.علي الشواورة ومحمود الحبيس. (٢٠٠١). جغرافية السكان مدخل إلى علم السكان (المجلد الأولى). عمان: دار صفاء.

١٨.محمد علي الصليبي. (٢٠٠٧). الصحة الانجابية للمرأة وموقف الشريعة الإسلامية. المؤتمر السادس للمرأة والبحث العلمي والتنمية في جنوب مصر. أسيوط: جامعة أسيوط.

١٩.منصور مطني الراوي. (٢٠٠٩). سكان الوطن العربي التوزيع والهجرة والتحضر دراسة تحليلية. بغداد: دار الشؤون الثقافية.

٢٠.ناجي سهم رسن، ناصر والي فريح. (٢٠١١). حجم الأسرة في ريف قضاءي الحي والنعمانية. المؤتمر العلمي الرابع لكيلة التربية/ جامعة واسط.

٢١.وسيم عبد الواحد رضا. (٢٠١٣). التحليل المكاني لخصائص السكان النشطين اقتصاديًا في محافظة كربلاء المقدسة للمدة ١٩٩٧ – ٢٠١١. رسالة ماجستير (غير منشورة). كلية الآداب/ جامعة القادسية.

٢٢.يونس حمادي علي. (٢٠١٠). مبادئ علم الديموغرافيا (دراسة السكان) (المجلد الأولى). عمان: دار وائل.